البيئة والمياه

زلزال في تيمور الشرقية يطلق تحذيراً من أمواج مدّ

جاكرتا/ 14أكتوبر/ رويترز:

رفعت وكالة ارصاد الزلازل في اندونيسيا أمس الأربعاء تحذيرا من امواج مد (تسونامي) بعد زلزال قوته 6.6 درجات بمقياس ريختر قبالة ساحل تيمور الشرقية ولم ترد على الفور انباء عن وقوع اضرار او اصابة احد بسوء.

وقالت الوكالة الاندونيسية ان مركز الزلزال كان على بعد 299 كيلومترا الى الشمال الشرقي من مدينة ديلي عاصمة تيمور الشرقية ولكن سكان المدينة قالوا ان الزلزال لم يكد يشعر به أحد ولم يتلقوا تحذيرا من السلطات المحلية من امواج المد.

وقال فوزي رئيس مركز الزلازل في مكتب الارصاد الاندونيسي "رفعنا التحذير لكننا سنستمر في مراقبة المعلومات الواردة من المنطقة."

وقدرت مصلحة المساحة الجيولوجية الامريكية ان قوة الزلزال بلغت 6.2 درجات وانه كان على عمق

وأكد ليريو دا فونسيكا مصور رويترز وهو من سكان ديلي "لم أشعر بشئ."

وأوضح فوزي إن مكتبه منح العام الماضي تيمور الشرقية معدات لاستقبال التحذيرات من الزلازل.

وقال لرويترز "ارجو ان يكونوا يستخدمونها حتى يمكنهم تلقي الانذارات من موجات المد الطاغية

موقع اثري - اب

نافذة

الإعلام البيئي

يلعب الاعلام دوراً مهماً في التأثير على الرأي العام، ويمكن خلق رأي عام للأهداف المتوخاة منها.. لهذا فإنّ الإعلام الحكومي والأهلي المختلفة يمكنها أن تغير سلوك المجتمع إذا ما تبنت سياسة إعلامية سليمة تجاه الوعي البيئي والحفاظ على البيئة وتوازنها..

فكلما كان الإعلام (البيئي) موجهاً لقضاياالساعة ومخاطر الاضرار البيئية ومشاكل التلوث وانعكاسات هذه الأضرار والمشاكل على المجتمع.. كلما أمكن لأفراد المجتمع استيعاب هذه المخاطر والأضرار وعملوا معاً كمجتمع راق على توحيد الجهود لما من شأنه الحفاظ على الصحة العامة ونظافة البيّئة وسلامتها.

فالتوعية البيئية بين مختلف شرائح المجتمع مطلوبة وبشكل أساسي .. وتعمل الدول والمجتمعات على تعزيز البرامج والإستراتيجيات التي تشير إلى أهمية العمل البيئي وزيادة التوعية لضمان تنمية مستدامة لتلك المجتمعات.

وللإعلام البيئي أهمية كبيرة في زيادة الثقافة البيئية داخل المجتمع الواحد.

ويقوم بدور فعال في توضيح وإبراز المشاكل البيئية في المجتمع مع طرح الحلول للتخفيف من تلك المعانات التي ستضر مستقبلاً بالفرد والمجتمع.

إلى جانب التوعية بأخلاقيات وسلوكيات التعامل مع المنجزات البيئية الموجودة وكيفية الحفاظ على مواردنا الطبيعية حتى لا يختل التوازن البيئي إذا لم نحافظ عليه.

ونأمل من الجهات ذات العلاقة بتكثيف الوعي البيئي على مستوى المدارس بكافة مستوياتها والجامعات بإدراج مناهج تخصصية تعنى بشؤون البيئة وحمايتها.

ألطاف محمد عبدالله ..

التلوث البيئي في اليمن.. المخاطر والحلول

عمر السبع

قد يعتقد بعض أنّ التلوثَ البيئي في الدول النامية أو دول العالم الثالث، نسبته بسيطة جدا ولا تستدعي التهويل من شأنه والاهتمام به واللهث وراء معالجته، بيد أنّ المؤشرات الإحصائية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنّ التلوث البيئي في هذه الدول النامية والفقيرة على وجهِ الخصوص، نسبته عالية ومخيفة جداً، ليس لأنّها دول صناعية، بل لأنّ أكثر الصناعات المستخدمة في هذه الدول تعتمد على تقنيات وتكنولوجياتٍ قديمة، وأنّ هذه المصانع تنفث كثيراً من السموم في الهواء والتربة الزراعية ومياه البحر.. وأنّ أسلوب معالجة الملوثات في البر والبحر والجو في هذه الدول النامية ضعيف جداً جداً.

ولا يرقى بتعامله ومعالجته مع حجم المشكلة، لأنّ تكنولوجيات وطرق المعالجة لهذه الملوثات باهظة الثمن، وهذا ما لا تقدر عليه هذه الدول النامية لقلة مخصصاتها المرصودة لمعالجة القضايا البيئية، وعدم وجود الخبراء المحليين والكادر المؤهل لمعالجة قضايا البيئة الشائكة وأهمها نقاء البيئة والمحافظة عليها من مخاطر التلوث، ولاعتمادها الرئيس في هذا الجانب على الخبراء الأجانب وعلى هبة الدول المانحة.

فالجمهورية اليمنية، هي من تلك الدول التي لديها صناعة استخراج النفط وتكريره، ولديها صناعة الإسمنت وصناعة طحن الغلال، وصناعة السجائر والصناعات المطاطية وتستخدم المبيدات في الزراعة وتتعامل مع النفايات الصلبة والنفايات الطبية بالأساليب التقليدية، ولا تزال المركبات القديمة التي تعتمد محركاتها على الديزل تنفث غازاتها السامة في عموم محافظات الجمهورية، فالغازات الضارة من غاز أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون تملأ المكان في العاصمة صنعاء والمحافظات الرئيسة.

ناهيك عن ظاهرة التصحر في الجمهورية اليمنية وتراجع الغطاء النباتي بسبب انخفاض مناسيب مياه الأمطار، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الملوحة في الأرض وفي الأحواض المائية.

واستخدامات المياه النقية المتوافرة في الحياة المنزلية، وفي الصناعة وفي الزراعة، لاسيما زراعة القات التي تستحوذ على المياه العذبة وتفاقم من انخفاض مناسيب المياه الجوفية في أحواض صنعاء وضواحيها، مما يدق ناقوس الخطر في المنطقة برمتها، فاليمن أصلاً تعاني من ندرة المياه ونصيب الفرد فيها يقع تحت مستوى خط الفقر المائي، أي أقل من ألف متر مكعب، فالمشكلة لا تزال قائمة وشبح الفقر المائي يستفحل أكثر فأكثر.

إنّ تجميل المدن اليمنية بزراعة الأشجار قد يساعد على نقاء البيئة ويحد من مخاطر تلوث الهواء، حيث تنطوي عمليات التشجير على إمكانيات عزل الكربون، الغاز الخطر في ظاهرة الاحتباس الحراري، وقد ينعم الجميع بالصحة والحيوية.. بيد أنّ الوعي البيئي وترشيد استهلاك المياه والبحث الدؤوب عن وسائل جديدة للحصول على المياه النقية والاعتماد على الزراعات العضوية والحد من استخدام المبيدات الخطرة فضلاً عن استخدام الهبات الممنوحة من الدول الغنية بشكل صحيح واعتماد الإرشادات العامة وتنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية سيساعد بالتأكيد من مخاطر التلوث بشكل عام وسينعم الجميع بنقاء البيئة والصحة العامة.

عندما يصبح الغذاء سبباً للداء

مواطنون : المبيدات الزراعية أصبحت أداة بيد المزارعين الباحثين عن الربح

نحن أمام خيار إما أن نأكل الموجود في الأسواق أو نموت جوعاً

الغذاء ضرورة مهمة لحياة الإنسان (كالإنسان والهواء)، التي لا يمكن للإنسان أن يعيش بغنى عنهما، فهو وإن كان يسد جوع البطون الخاوية، فإنّه في ذات الوقت يمد الجسم بالطاقة اللازمة التي تمكنه من البقاء على قيد الحياة وأداء وظائفه الطبيعية، ولكن حينما يصبح الغذاء الذي يتناوله مصدر شك بسبب تغير مذاقه أو حجمه، حينها يستدعي بنا الأمر التوقف عند هذه الأشياء لمعرفة أسباب التغيير فيها والنتائج المترتبة عليها.

مدير إدارة وقاية النبات ـ عدن :

هناك عشوائية في رش المحاصيل بالمبيدات

رئيس وحدة الأمل للأورام السرطانية ـ عدن :

استخدام المواد البلاستيكية للأغذية الساخنة يسبب السرطان

تحقيق : أثمار هاشم- تصوير : علي الدرب

أداة خطيرة

هناك تغيير واضح وملموس في حجم ومذاق الخضار والفواكه التي نتناولها، وجميعنا ندرك أنّ السبب في ذلك يعود إلى الاستخدام المبالغ فيه للمبيدات الزراعية التي يتم رشها على المحاصيل دون أن تكون هناك رقابة من قبل الجهات المختصة في هذا الشأن وحول ذلك علق المواطن عبدالوهاب سعيد قائلاً :

باعتقادي أنّ هذا أمر خطير خصوصاً وأننا نسمع عن تزايد الأمراض السرطانية بسبب هذه الأغذية التي نتناولها، لكننا نلاحظ أيضاً أنّ الخضراوات والفواكه المستوردة هي الأخرى قد تغيَّر طعمها، فعلى الرغم من مظهرها الخارجي الجذّاب والشهي، إلا أننا بمجرد تناولها نكتشف فساد محتواها الداخلي بسبب المبيدات.

واختتم حديثه قائلاً :

لقد تحوّلت المبيدات الزراعية إلى أداة خطيرة بيد المزارعين الذين يستخدمونها دون وعي بالعواقب التي تنعكس على صحة وحياة المواطنين مهتمين فقط بتسويق منتجاتهم الزراعية إلى الأسواق، كيفما كانت بغرض الحصول على الربح واعتقد هنا يأتي دور الجهات المختصة في الدولة للتعامل مع هذه المشكلة بعزم.

سوق مفتوحة

الأخت / أم مراد محمد قالت :

لقد أصبحت اليمن سوقاً مفتوحةً تأتيها الخضار والفواكه من أماكن عدة، وبالتالي نتوقع أن تكون مرشوشة بالمبيدات خصوصاً إذا ما لاحظنا ضخامة بعض أحجام الخضراوات والفواكه بشكل ملفت للنظر ومختلف عما كان عليه سابقاً.

ونحن كمستهلكين نجد صعوبة في حماية أنفسنا والمحافظة على صحتنا من المنتوجات المعروضة في الأسواق، لأننا نشعر أننا نقف أمام خيارين ((أما أن نأكل ما هو موجود أو نموت جوعاً، لدى نضطر لأكل الموجود)).

وفي هذا الصدد أود القول إنّ على الدولة دوراً كبيراً في المحافظة على صحة المواطنين عن طريق التأكد من سلامة الخضار والفواكه المعروضة بالأسواق واستخدام كميات مناسبة من المبيدات في رشها.

أشعر بالقلق

وللطب رأي على لسان المواطنة (مها) التي تعمل طبيبة في إحدى المستشفيات الحكومية قالت :

قبل أن أكون طبيبة فأنا أم وتصادفنا في المستشفى كثير من الحالات المرضية ومنها السرطانات التي أصبحنا جميعاً نعرف مسبباتها وبصراحةٍ فأنا رؤيتي لتلك الأمراض تجعلني أشعر بالقلق على أفراد أسرتي خشية إصابتهم بتلك الأمراض الخبيثة، الأمر الذي دفعني إلى منع دخول بعض أنواع الخضار والفواكه، وكأنّه تطبيق لمبدأ (كل ما هو ممنوع مرغوب)، ومهما حاولت أن أشرح لهم، فإنّهم يصرون على رأيهم، فهم أولاً وأخيراً أطفال لا يدركون مصلحتهم من ناحية أخرى هل من المنطقي أن نمنع عن الأكل؟

لدى أجد نفسي أضطر في أحايين كثيرة إلى كسر القواعد التي وضعتها وتناول ما كنت أضعه تحت بند الممنوعات مع حرصي على التقليل منها، وغسله جيداً وهنا أجدها فرصة لأقول لأصحاب المزارع ((أنتم أكثر منّا تضرراً بسبب الاستخدام المفرط بالمبيدات الزراعية لتعاملكم المباشر معها فاتقوا اللّه فينا وفي أنفسكم)).

وضع رديء

الأخ / محمد منصور كان رأيه في موضوعنا التالي :

بصراحةٍ نحن نعيش في وضع رديء جداً، فغذاء الإنسان شيء ضروري، ومن دونه لا يستطيع العيش، ولكن ما يحدث عندنا أنّ غذاءنا أصبح مصدراً لانتشار الأمراض بيننا فجميع الخضراوات والفواكه التي أصبحنا نتناولها اليوم مذاقها غير طيب للغاية، حتى أننا نتذوق طعم المبيدات في كثير منها، وهنا أتساءل أين الدولة من هذا الذي يحدث؟ لماذا السكوت على أولئك المتلاعبين بأرواح الناس؟ ولماذا لا تتم محاسبتهم والتصدي لهم؟ أليسوا هم أيضاً ضحايا مثلنا من الاستخدام المبالغ فيه للمبيدات الزراعية.

وأضاف قائلاً : لو كانت مشكلتنا مع الكماليات لأمكننا الاستغناء عنها، ولكن مشكلتنا الحقيقية هي في أقواتنا وفي أسباب عيشنا.

احد محلات بيع الفواكه

احد محلات بيع الخضار

التعامل بالمبيدات

ولأنّ تحقيقنا هذا يرتبط ارتباطاً مباشراً بوزارة الزراعة، فلقد توجهنا إلى هناك والتقينا المهندس / بدران محمد صالح ـ مدير إدارة وقاية النبات ـ عدن وسألناه عن المبيدات الزراعية وكيف يتم بيعها والتعامل معها أجاب بالقول :

هناك محلات متخصصة في بيع المبيدات واستناداً للقانون رقم (25) لعام 1999م، ولائحته التنظيمية رقم (10) لعام 2002م، فإنّ على أي مواطن قبل أن يفتح محله لبيع المبيدات أن يأتي إلى مكتب الزراعة في المحافظة التي هو فيها وتقوم إدارة الوقاية، بعد ذلك بمعاينة موقع المحل من حيث سلامته، وبعده عن المدينة أو المواقع السكنية ويفترض بمقدم طلب المحل أن يكون خريجاً من كلية الزراعة قسم وقاية أو شعبة عامة وعمل في مجال الوقاية لمدة تتراوح بين (3 ـ 5) سنوات، وما أن يتم حصوله على الترخيص بمزاولة المهنة تبدأ إدارة الوقاية بالإشراف على والنزول الدوري لتلك المحلات لتفقد ما إذا كانت هناك مبيدات تالفة أو مهربة أو تلك التي تمّ تغيير الملصق من عليها وتبدأ بتطبيق القانون الذي يكون ما بين مصادرة المبيدات أو إحالة القضية للمحكمة .

قوانين تداول المبيدات

وفيما يتعلق بمنع تداول بعض المبيدات أوضح قائلا :

في السابق كانت هناك مجموعة كبيرة جداً من المبيدات، ولكن بعد صدور القانون رقم (25) لعام 1999م الخاص بتداول المبيدات بدأ تنظيم هذه العملية ولا زال هذا التنظيم جارياً، ففي عام 2007م أصدر الأخ وزير الزراعة والري قراراً بمنع تداول بعض من المبيدات، التي وصلت لما يقارب (345) مبيداً منع تداولها (مبيدات حشرية، مبيدات أمراض، مبيدات أعشاب)، وهذا العدد من المبيدات الذي تمّ منعه هي أسماء عامة، يمكن أن تنشق عنها مجموعة مبيدات بأسماء تجارية حيث قسمت هذه المبيدات إلى قسمين:

القسم الأول ممنوع تداولها منعاً باتاً وعددها (195) مبيداً.

القسم الثاني ويسمى مبيدات ((مقيدة بشدة)) بمعنى أنّه يمنع تداولها، ولكن إن كانت هناك ضرورة لاستخدامها، فإنّه يتم استيرادها واستخدامها تحت إشراف الإدارة العامة لوقاية النبات أو فروعها في المحافظات أي أنّ هناك مرونة بعض الشيء، في استخدامها، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وهذه عددها (154) مبيداً وفي عام 2007م صدر القرار الوزاري رقم 026) بتداول (89) مبيداً.

وأضاف قائلاً : إنّ صدور قرار منع تداول المبيدات لم يأتِ من فراغ، ولكن لكونها مبيدات محرّمة ويُمنَع استخدامها من قبل المنظمات الدولية سواء أكانت منظمة الصحة العالمية أو منظمة الزراعة، وذلك نظراً لأنّها تتسبب في الإصابة بالأمراض السرطانية أو لقدمها وعدم نفعها.

الرش بمقادير

وفيما إذا كانت هناك مقادير معيّنة من المبيدات يجب استخدامها عند رش المحاصيل الزراعية قال :

هناك مقادير من المبيدات يجب أن يتم استخدامها عند رش المحاصيل التي بدورها تخضع لعدد من المقاييس، منها مساحة الأرض الزراعية، حجم النبات فمثلاً نبات القطن في بدء نموه لا يحتاج إلى أكثر من خزان لرش النبات، ولكن بعد أن ينمو ويصبح طوله ما يقارب مترين، فإنّه سيحتاج إلى كمية مبيد أكثر، ولكن ما يحدث الآن أنّ هناك عشوائية في رش المحاصيل فيقوم المزارعون بتحديد كمية المبيد لكل لتر ماء، ويرش به المحصول بكميات كبيرة واسترسل في حديث قائلاً :

لقد أصبحت المسألة اقتصادية من وجهة نظر المزارعين، لأنّ رش المحاصيل بالمبيدات بغرض إنضاجها سريعاً والحصول على عائدٍ مادي هو ما يفكر به المزارعون متجاهلين حقيقة مهمة، وهي أنّ الأرض بقدر ما تبذل فيها من مجهود بقدر ما تعطيك.

السرطان

ولأنّ الاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية يسبب أمراضاً تهدد حياة الفرد التقينا الدكتور / جمال عبدالحميد ـ أستاذ مشارك في جامعة عدن ـ رئيس وحدة الأمل للأورام السرطانية الذي بدأ حديثه معنا قائلاً :

السرطان هو تكاثر غير طبيعي لخلايا غير طبيعية في أي عضو كثدي المرأة، الجهاز الهضمي، الغددً الليمفاوية أي أنّه يمكن أن يحدث في نسيج أي عضو من أعضاء الجسم.

وليست هناك أسباب معينة للإصابة بتلك الأمراض وقد لاحظنا من خلال عملنا أنّ أكثر الأمراض السرطانية انتشاراً في اليمن هي سرطانات الجهاز الهضمي، الغدد الليمفاوية والثدي وإذا ما تطرقنا لسرطان الجهاز الهضمي لوجدنا أنّ له مسببات عدة منها الإصابات الفيروسية، والمواد التي يتناولها الإنسان كالغذاء أو التي يمضغها كالقات فالاستخدام المفرط للمبيدات بغرض إسراع إنضاج الفواكه أو القات قد يكون من مسببات هذا المرض، إضافة إلى استيراد المواد الغذائية من مصادر غير معروفة حول فحصها، خصوصاً وأنّ هناك دراسات تشير إلى أنّ المواد الغذائية التي تستورد من دول تستخدم مواد كيماوية دون إشراف وزارة الزراعة أو الصحة يمكن أن يكون مسؤول عن ارتفاع الإصابة بالأمراض السرطانية، كذلك من ضمن أسباب سرطانات الجهاز الهضمي، في اليمن مضغ الشمة والزردة والتدخين والكحول إلى جانب ذلك، فإنّ هناك أبحاثاً تشير إلى أنّ الخزن غير الصحيح لبعض أنواع الحبوب (كالدخن) في المناطق الريفية يؤدي إلى تكوُّن عفن (الأفلاتوكسين) المسبب لبعض سرطانات الجهاز الهضمي ناهيك عن استخدام المواد البلاستيكية للأغذية الساخنة والزيوت المسرطنة المستخدمة في تحضير الوجبات السريعة والبطاطس المقلية.

تناول الخضار والفواكه بعقلانية

وينصح د . جمال عبدالحميد المواطنين بتناول الخضار والفواكه، لأنّها تقلل من الإصابة بالأمراض السرطانية شريطة أن يكون تناولها بعقلانية كذلك على المواطنين غسل الخضار والفواكه بصورة جيدة قبل تناولها واستخدام بعض المواد غير الضارة مثل الملح للتقليل من لمواد الكيميائية الموجودة على سطح الفاكهة مختتماً حديثه بأنّ الحفاظ على صحة الإنسان من مسؤولية الحكومة، وعلى الحكومة الإشراف في ترشيد استخدام المبيدات والمواد الكيماوية التي تستخدم في تسريع إنضاج الخضار والفواكه لتجنيب الناس الإصابة بالأمراض السرطانية.

التلوث بالمبيدات الحشرية

تعرف المبيدات الحشرية بأنّها عبارة عن مركبات عضوية كيميائية تستخدم بهدف قتل الآفات التي تصيب النباتات والمحاصيل الزراعية ويؤدي الاستخدام المفرط لهذه المبيدات دون أخذ الاحتياطات اللازمة إلى حدوث آثار جانبية على الإنسان والحيوان والنبات والتربة على حدٍ سواء.

وقد تسبب استخدام المبيدات الحشرية السامة على نطاقٍ واسع في فساد الغذاء وتحوله إلى سببٍ للعلل والأمراض بدلاً من أن يكونَ مصدراً للطاقة والصحة وأصبح الناس يتناولون طعاماً من دون مذاق، كذلك سببت المبيدات الحشرية فساداً للتربة وقتل البكتيريا المفيدة بها، حيث تمتص النباتات هذه المبيدات مع الماء وتتمركز في جميع أجزائها وثمارها فتصبح ثماراً سامة، لمن يتناولها كان إنساناً أو حيواناً في الوقت الذي تمتص به الحشرات الضارة بالمناعة ضد هذه الكيماويات، إضافة إلى ذلك فإنّ استخدام الأسمدة الكيميائية للأراضي الزراعي يسهم في حدوث التلوث الكيميائي للغذاء، كذلك فإنّه عندما يتم نقل الفواكه والخضراوات من بلدٍ إلى آخر بغرض تصديرها يتم رشها ببعض المواد الكيميائية للمحافظة عليها من التعفن حيث تستمر آثار هذه المواد الكيماوية لأسابيع أو شهور، ويصبح مفعولها تماماً، كمفعول المبيدات الحشرية والمواد المضادة للفطريات.

في ختام أعمال المؤتمر الوطني للكيماويات الزراعية

إقامة حملة إرشادية لقضية التداول السليم للمبيدات

صنعاء / سبأ:

أكد المشاركون في المؤتمر الوطني للكيماويات الزراعية ضرورة تفعيل جميع مواد القانون رقم 25 لسنة 1999م ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 10 لسنة 2002 وإجراء أي تعديلات مطلوبة للقانون واللائحة بما في ذلك تداول مبيدات الصحة العامة ضمن مواد القانون.

وأوصى المشاركون في ختام أعمال المؤتمر الذي نظمته وزارة الزراعة والري على مدى ثلاثة أيام بضرورة تفعيل لجنة تسهيل المبيدات لتقوم بمهامها حسب ما ورد في القانون والقرار الوزاري الخاص بتشكيلها وتحديد مهامها وانجاز جميع مهامها في موعد أقصاه 3 أشهر.

كما أوصى المشاركون بتشجيع البحوث الخاصة بالإدارة المتكاملة للآفات الزراعية كإستراتيجية لوقاية النبات ، وعمل مسح شامل ودقيق لجميع الآفات على المحاصيل الزراعية وتحليل مخاطر الآفات، واستكمال أعمال المسح الشامل لجميع الآفات النباتية على مستوى الجمهورية وتحديد قوائم تلك الآفات وفق عملية تحليل المخاطر.

وأكدوا ضرورة إجراء حصر شامل للكائنات النافعة في البيئة وإقامة مراكز لتربية وإكثار وإطلاق الأعداء الحيوية للآفات الزراعية ، والقيام بعمل مشروع أو برنامج للتخلص من عبوات المبيدات الفارغة بالطريقة التي لا تضر الإنسان أو البيئة،والسماح للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال وفي مجال بناء المحارق ،ودعم الإرشاد الزراعي ليقوم بمهامه بكفاءة ،إلى جانب توعية المزارعين للحد من الاستخدام العشوائي للمبيدات والأسمدة.

كما دعا المشاركون في مؤتمرهم إلى رفع مستوى الإدارة العامة لوقاية النبات وتطويرها إلى هيئة أو مؤسسة يناط بها مهام تداول الكيماويات الخاصة بالصحة العامة والأسمدة ولها استقلاليتها المالية والإدارية والاهتمام بكادرها في وزارة الزراعة والري وعمل برامج تأهيلية ليتسنى لها مواكبة التطورات الحديثة في مجال وقاية النبات ومنحها بدل السمية والمخاطر والتأثيرات الصحية .

وطالب المشاركون بضرورة إنشاء مبنى جديد لمختبر تحليل المبيدات وتجهيزه بالمعدات الحديثة والمتطورة ودعم قدرات مختبر الأثر المتبقي للمبيدات بغية توفير الأجهزة بموعد أقصاه 6 أشهر ،وتحسين قدرات وإمكانيات الحجر النباتي وخاصة منفذ الوديعة ومطار سيئون الدولي.

وأكد المشاركون على ضرورة استكمال إنشاء وتجهيز محطات الحجر النباتي في كافة المنافذ الجمركية في اليمن وتفعيل دور الحجر النباتي الداخلي بين المحافظات،وسرعة توفير مختبر لفحص

وتحليل المخصبات الزراعية ومنع دخول الأسمدة إلى البلد إلا بعد عملية الفحص للتأكد من جودتها ومطابقتها للمواصفات وتأهيل كادر لتحليل المخصبات .

وأوصى المشاركون تشجيع القطاع الخاص لإنشاء شركات تقوم بالخدمات الزراعية المتكاملة بما فيها الحملات الوطنية ، والإسراع في تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الخاصة بإنشاء أسواق خارج المدن لبيع وتداول الكيماويات الزراعية ، وتشكيل لجنة فنية عليا خاصة بالحملات الوطنية لمكافحة الآفات الزراعية.

وأوصى المشاركون بتشكيل لجنة من وزارة الزراعة والري ورئاسة الوزراء وهيئة البحوث والإرشاد الزراعي والجامعات اليمنية بمتابعة التوصيات وعقد ورشة عمل لمتابعة ما تم تنفيذه منها بعد 6 أشهر من تاريخ انعقاد المؤتمر .

وكان وزير الزراعة والري الدكتور منصور احمد الحوشبي قد أكد في كلمة له في ختام المؤتمر أمس ان الوزارة ستعمل على تنفيذ التوصيات التي خرج بها المؤتمر وتحويلها الى مصفوفة عمل يتم تنفيذها عمليا، داعيا القطاع الخاص للمشاركة في وضع هذه المصفوفة لتفعيل كل قوانين الكيماويات والمبيدات من اجل المصلحة العامة والحفاظ على البيئة والصحة بشكل جيد ونظيف.

وأشاد بدور القطاع الخاص في عملية التنمية وهذا ما يجب ان يلعبه هذا القطاع من دور أساسي في عملية التنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة والري، مثمنا مساهمة ومشاركة القطاع الخاص في المؤتمر الوطني للكيماويات الزراعية سواء كان في أوراق العمل أو في التمويل.

وأكد الدكتور الحوشبي ان الوزارة ستتبنى حملة إرشادية واسعة في قضية التداول الأمن والسليم للمبيدات ممثلة بالإدارة العامة للإرشاد والإعلام الزراعي والإدارة العامة لوقاية النبات والإدارات الأخرى .

وشدد على أهمية الاستفادة من خدمات الإرشاد الزراعي في استخدام نوع المبيد وحملات الرش في الوقت المناسب والوعي بالتداول الأمن والسليم للمبيدات، وتوخي الشفافية والمصداقية في عملية التداول لتلك المبيدات.

وأكد حرص اليمن على مكافحة تهريب المبيدات التي تهدد الأمن الغذائي وحياتنا الصحية والبيئية، وقال» البلد مسؤولية الجميع ولابد من تكاتف الجهود الرسمية والشعبية للحد من التهريب ومخاطر المبيدات».

وكان المؤتمر الذي شارك فيه أكاديميون متخصصون في مجال الكيماويات وممثلين عن الجامعات اليمنية والمراكز البحثية والإرشاد والإعلام الزراعي والهيئة العامة للبحوث وجمعية مستوردي المستلزمات الزراعية وتجار المواد الزراعية وجمعية حماية المستهلك ووزارة الصحة والهيئة العامة لحماية البيئة والجهات ذات العلاقة ناقش على مدى ثلاثة أيام 60 ورقة عمل وبحث .

وتمحورت أوراق العمل والبحوث في تسعة محاور هي الاستخدام العشوائي للكيماويات الزراعية ،وأثرها على صحة الإنسان ومحيطه الحيوي والبيئي، وتنظيم تداول الكيماويات الزراعية (إجراءات وتشريعات) بالإضافة إلى البدائل الآمنة لمكافحة الآفات الزراعية وتحديد أهم الآفات الزراعية الوبائية ووضع البرامج الوقائية المناسبة لها.

وكذا محور تقييم الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الزراعية ودور الإرشاد والبحوث الزراعية في الحد من الاستخدام الغير آمن للكيماويات الزراعية ، والأثر المتبقى للمبيدات على البيئة وتطوير القدرات المؤسسية للجهات المختصة بتنظيم وتداول الكيماويات الزراعية ، وكذا آليات العمل الخاصة بمنع تراكم المبيدات والمخلفات الناتجة عن استخدامها .